



تقرير مراجعة نصف المدة لقطاع التربية و التعليم

القطاع: التربية و التعليم
فترة التقرير: 1 كانون ثاني 2008 - 31 آذار 2009

أ) التقييم العام للتقدم نحو تحقيق نتائج الفريق القطري للأمم المتحدة

نتائج الفريق القطري للأمم المتحدة			
تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدات إلى المجموعات الهشة			
المؤشرات المقترحة	الخط الأساسي	الهدف في 2008	الوضعية في 2009/3
• نسبة التعليم فوق 10 سنوات (ذكور-إناث)	(%75.6 - %89.5) تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007		بانتظار تحديث التقرير
• نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ذكور-إناث)	(%82.1 - %87.2) المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق		بانتظار إعداد تقرير المسح المدرسي السنوي 2009/2008
• نسبة إنهاء المرحلة الابتدائية (اجمالي)	80.9%، المسح العنقودي متعدد المؤشرات		83% (2008) ، 78% ، 90%

مساهمة إستراتيجية مساعدات الأمم المتحدة تجاه العهد الدولي مع العراق/الأهداف الألفية للتنمية
يهدف القطاع التربوي إلى دعم الحكومة العراقية ممثلة في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق الأهداف المحددة في العهد الدولي مع العراق وإستراتيجية التنمية الوطنية والأهداف الألفية للتنمية والمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

تم تصميم المشروعات التربوية بحيث تتفق مع أهداف العهد الدولي مع العراق: "خض نسبة الأمية بمقدار 50% " (الخط الأساسي: بحسب دراسة الحاجات الأساسية غير المشبعة (2006) حيث لا يستطيع 31.8% من العراقيين الوصول إلى التعليم) بالإضافة إلى الهدف الثاني و هو "توفير التعليم الأساسي للجميع".

وقد ساهمت المشاريع التي أنجزت وقيد الإنجاز في السعي لتحقيق الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الألفية للتنمية:
الهدف الثاني: "تحقيق التعليم الابتدائي الشامل"
الغاية 2- " ضمان قدرة جميع الأطفال في أي مكان من الأولد والبنات على حد سواء على إكمال مرحلة التعليم الابتدائي بحلول 2015".
الهدف الثالث: "الغاية 3- القضاء على التباين في النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي والإعدادي بحلول 2005، وفي كافة المراحل بحلول 2015".

ب) التقييم العام للتقدم نحو تحقيق نتائج قطاع التربية و التعليم

النتيجة الأولى لقطاع التربية و التعليم			
تعزيز الوصول إلى كافة مستويات التعليم الجيد مع التركيز بشكل خاص على الفتيات			
مؤشرات النتيجة (منقحة و/أو مقترحة)	الخط الأساسي 2008	الهدف	الوضع في آذار 2009
مجموع عدد الطلبة المتلقين بالتعليم النظامي (المفصل حسب المستويات والنوع الاجتماعي)	7.22 مليون ابتدائي وإعدادي: 6.9 مليون ، تعليم عالي: (320,000)	8.17 مليون (ابتدائي وإعدادي: 7.8 مليون، تعليم عالي: (369,000)	بانتظار البيانات الإحصائية لنظام المعلومات الإدارية التربوية
• عدد الطلبة الذين يحضرون إلى المرافق التربوية المعاد تأهيلها والحديثة الإنشاء	66,750 (2009)	100,000	66,750 طالب
• عدد الفتيات اللواتي يحضرن إلى المرافق التربوية المعاد تأهيلها والحديثة الإنشاء	35,380	50,000	35,389 (فتاة 53%)

لضمان تحسين نتائج الحضور المدرسي فقد تضمنت أنشطة فريق مخرجات قطاع التربية و التعليم جهوداً شاملة لإعادة تأهيل المدارس بحسب المواصفات والمعايير الخاصة بالمدرسة الصديقة للطفل. وقد استفاد أكثر من 66,750 من أطفال المدارس (53% بنات) من تحديث المدارس وتحسين بيئاتها في 133 مدرسة بما في ذلك ربط هذه المدارس مع شبكات إمدادات المياه الرئيسية وتركيب خزانات مياه بالإضافة إلى بناء دورات مياه منفصلة للبنات.

تم الانتهاء من إجراء تطويرات على مرافق المياه والصرف الصحي في 251 مدرسة. وتم توسيع القدرة على الالتحاق من خلال إنشاء 300 صف دراسي جديد (يستفيد منها 12,000 من أطفال المدارس)، بالإضافة إلى إنشاء 165 مختبر علوم وإعادة تأهيل 58 مكتبة. كما سيتم استخدام هذه المكتبات لأغراض أنشطة التعليم الإلكتروني كجزء من مبادرة تعليمية مبتكرة. وتتواصل عمليات توفير المواد التدريسية والتعليمية والحقائب الصحية والأثاث المدرسي للمدارس المعاد تأهيلها وكذلك فإن من المتوقع أن تساهم هذه التجهيزات في تحسين البيئة المدرسية وخفض التكاليف المدرسية (والتي تعد عائقاً رئيسياً أمام الالتحاق المدرسي بالنسبة للعائلات المتعففة). إضافة لذلك، تلقى 71,641 من أطفال المدارس (30,830 بنت، و40,811 ولد) المواد التعليمية الأساسية، إضافة إلى تلقي 2,400 معلم للمواد التدريسية.

تم تطوير فرص التعليم غير النظامي للأطفال والشباب خارج المدرسة من خلال توفير فرص لبرنامج التعليم المسرع حيث تم توسيع هذا البرنامج في السنة الدراسية 2009/2008 ليشمل 3 محافظات إضافية وبهذا أصبح يغطي جميع محافظات العراق الثماني عشر. هذا وقد التحق أكثر من 36,700 طالب في البرنامج في السنة الدراسية 2009/2008 (أكثر من ضعف العدد في 2008/2007)، كما زادت مشاركة الإناث من 30% في 2008/2007 إلى 35% في 2009/2008. كذلك تواصلت أنشطة بناء القدرات مع تدريب 1,050 معلم إضافي في برنامج التعليم المسرع خلال 2008. ومن المساهمات البارزة لقطاع التربية والتعليم كان في إنشاء خمس مراكز للتعليم المجتمعي وتجهيزها بالكامل في بغداد والمنتى وديالى حيث التحق 300 طالب على الأقل بهذه المراكز

هذا ومن ضمن برنامج التعليم والسلام فقد تم توفير صفوف لحوالي 1,800 شخص بالغ أمي وشبه أمي في منطقة الأهوار الجنوبية (ميسان، ذي قار، البصرة) بغية تمكينهم من أداء الاختبارات النهائية والحصول على شهادة رسمية بإكمال التعليم الابتدائي من وزارة التربية العراقية.

ما زالت تنمية الطفولة المبكرة تشكل تحدياً في العراق. فيحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS3)، استطاع 2.5% فقط من الأطفال في سن ما قبل المدرسة الوصول إلى أنشطة منظمة في 2006. رغم ذلك فإن قطاع التربية والتعليم واصل التزامه بتحسين فرص تنمية الطفولة المبكرة وذلك من خلال تدريب 270 معلم حضانات أطفال ومعلمي تنمية الطفولة المبكرة على استخدام وسائل تعليمية موزعة في حقائب معدة خصيصاً لهذه الفئة العمرية. وقد تم توزيع 2,450 حقيبة مخصصة لتنمية الطفولة المبكرة على مراكز تنمية الطفولة المبكرة ورياض الأطفال والصفوف الأولى من التعليم الابتدائي في 2008.

تم تصوير و تحميل الكتب المدرسية للتعليم الابتدائي والإعدادي على موقع إلكتروني صمم حديثاً لهذا الغرض (www.schooltextbooks.org). كذلك فقد تم إنشاء قناة تلفزيونية تعليمية في بغداد يتم من خلالها بث برامج تعليمية وتربوية بالإضافة إلى إعلانات تلفزيونية قصيرة تروج لحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة في النوع الاجتماعي ومهارات حياتية أخرى. هذا وان انشاء هذه القناة التربوية كان لغرض خدمة اقصى عدد ممكن من الأطفال الملتحقين والأطفال خارج المدرسة داخل العراق (بما في ذلك الأشخاص النازحين في الداخل) واللاجئين خارج العراق.

وعلى الرغم من محدودية التمويل لهذا القطاع فقد ساهمت الأمم المتحدة في دعم التعليم العالي من خلال عقد العديد من ورش العمل التدريبية الناجحة لأساتذة الجامعات حول أساليب التدريس الجديدة وتحديث المواضيع ومراجعة المناهج وإعداد المواد التدريبية. هذا وقد استهدفت ورش العمل الأساتذة في كليات التربية والعلوم والذين بدورهم سيقومون بتدريس طلبة المدارس. كذلك تمت تغطية 9 مواضيع رئيسية في 2008-2007 حيث استهدف كل منها 8 محاضري جامعات أساسيين والذين سيقومون بدورهم بنقل التدريب إلى زملائهم في الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إجراء تدريب على 3 مواضيع في السلام والديمقراطية والفنون الجميلة والتربية الخاصة في جامعة فوجيا في إيطاليا في نيسان 2008، بينما عقد التدريب على التربية الأسرية في الجامعة الأردنية في عمان في نيسان 2009.

النتيجة الثانية لقطاع التربية والتعليم

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للقطاع التربوي من أجل تقديم تعليم نو مستوى جيد

مؤشرات النتيجة (منقحة و/أو مقترحة)	الخط الأساسي	الهدف	الوضع في آذار 2009
إزالة مؤشر " زيادة عدد المدارس التي تعقد اجتماعات جمعيات أولياء الأمور والمعلمين مرتين على الأقل سنوياً"	0	18	تم البدء في 3 محافظات
عدد الخطط التربوية والتعليمية اللامركزية			

حقق القطاع إنجازات مهمة على صعيد بناء القدرات للكادر التربوي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية ومديرياتها. وقد عقدت العديد من التدريبات لما مجموعه 3,430 من كادر الوزارة حول التخطيط والإدارة المدرسية والتعليم الفعال المرتكز على الطفل وتدريب معلمين برنامج التعليم المسرع واستخدام مبادئ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الصفوف، وتدريب الخبراء على تأليف وتصميم حلقات تلفزيونية بالإضافة إلى تدريب على إدارة وصيانة الممتلكات للكادر الفني والمهني. كذلك فقد حصل 135 من طلبة وتدرسي التعليم العالي على تدريب خارج القطر على أساليب التدريس الجديدة وتحديث المواضيع ومراجعة المناهج وإعداد المواد التدريبية والزيارات الميدانية لعدد من أعضاء مؤسسة التعليم التقني. كما تم تقديم زمالات لبعض أساتذة الجامعات إلى إيطاليا والمانيا في مجال إدارة حفظ السلام ومجالات خبرتهم.

تم تطوير اجتماعات أولياء الأمور والمعلمين بصورة أكبر في المدارس الداعمة للصحة من خلال زيادة عدد الاجتماعات إلى أكثر من 3 اجتماعات سنوياً في بعض المدارس ومن خلال إشراك أولياء الأمور والمجتمع في تحسين الوضع الصحي والبيئي في المدارس. وتم تدريب حوالي 1,475 معلم على التنقيف الصحي المدرسي، وما يزال تدريب الكادر التربوي في وزارة التربية والمعلمين على إقامة جمعيات أولياء الأمور والمعلمين جارياً في البصرة وأربيل.

وفي وقت سابق، فقد تم إنشاء نظام للمعلومات الإدارية التربوية في 2005 عامي -2006 بغية تعزيز التخطيط التربوي على مستوى وزارة التربية حيث تم إدخال البيانات على النظام بصورة لامركزية على مستوى مديريات التربية. وقد بدأ الإدخال الفعلي للبيانات من قبل مديريات التربية في 2006 وتم الانتهاء من إدخال و تدقيق البيانات للسنوات الدراسية 2004-2005 و 2007-2008، كذلك فإن الكتب الإحصائية السنوية لكلا السنتين على وشك الطباعة بينما تم مؤخراً الانتهاء من إدخال بيانات السنوات 2005-2006 و 2006-2007 وتتم حالياً مراجعتها.

النتيجة الثالثة لقطاع التربية والتعليم

تعزيز صياغة السياسات ومراجعة وتطوير المناهج

مؤشرات النتيجة (منقحة و/أو مقترحة)	الخط الأساسي	الهدف	الوضع في آذار 2009
سيتم دمجها مع النتيجة الثانية لقطاع التربية والتعليم			
ساهمت الجهود المشتركة من قبل البنك الدولي ومنظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف في دعم وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال			

إعداد الإستراتيجية التربوية الوطنية في تحقيق تقدم ملموس وتم التوصل إلى اتفاق على رؤية ورسالة مشتركتين للتعليم والتعليم العالي في العراق. كما تم الإعداد والاتفاق على الخطوات المطلوبة للانتهاء من وضع ورقة الإستراتيجية بحلول نهاية 2010. وتم الاتفاق مع المعهد الدولي للتخطيط التربوي للقيام بتدريب كادر وزارة التربية/المديريات العامة للتربية حول التخطيط الإستراتيجي وإعداد الإستراتيجية التربوية الوطنية. وتم تشكيل لجنة عليا من قبل الحكومة العراقية، إضافة إلى لجان عمل فنية تضم مسؤولين من مختلف وزارات التربية. كذلك قامت وزارة التربية بتشكيل لجان فنية لمراجعة المناهج بدعم من فريق قطاع التربية والتعليم.

النتيجة الرابعة لقطاع التربية والتعليم تعزيز درجة الاستعداد والاستجابة للحاجات الإنسانية التربوية

مؤشرات النتيجة (منقحة و/أو مقترحة)	الخط الأساسي	الهدف	الوضع في آذار 2009
------------------------------------	--------------	-------	--------------------

سيتم دمجها مع النتيجة الثانية والثالثة لقطاع التربية والتعليم
تمكنت منظمات الأمم المتحدة من إعادة تأهيل المزيد من المدارس مقارنة مع ما كان مخطط لها من البداية وذلك بفضل المنح المقدمة مباشرة إلى هذه المنظمات. وقد دعم فريق قطاع التربية والتعليم التدخلات التربوية الإنسانية في المناطق الهشة من خلال استهداف 266 مدرسة في أنحاء القطر حيث استفاد من هذه الأنشطة أكثر من 105,252 طالب. وتمت إعادة تأهيل أو إنشاء 178 صف. كما ركز القطاع على التدخلات التربوية في المواقع التي يكثر فيها الأشخاص النازحون في الداخل وبيئات اللاجئين في إقليم الشمال والجنوب في العراق.

كما ساهم القطاع في تحسين البيئة التدريسية والتعليمية في 41 مدرسة من خلال تزويدها بالأثاث المدرسي (مقاعد وكراسي وسبورات... الخ). إضافة إلى توفير المواد الأساسية إلى 650 صف في برنامج التعليم المسرع حيث شملت هذه المواد وسائل وحقائب تعليمية لحوالي 2324 معلم. وبغية تشجيع الفرص التعليمية لأنشطة مرحلة ما قبل المدرسة فقد تم شراء 500 حقيبة تحتوي على مواد تعليمية وألعاب تناسب هذه الفئة العمرية ويتم حالياً توزيع هذه الحقائب. كذلك تمت تلبية الحاجات التربوية الطارئة لألفي طالب في ميسان عبر توزيع المواد المدرسية الأساسية مثل الحقائب والقرطاسية والكتب إضافة إلى كميات كافية من الملابس والأحذية لتمكين الطلبة من الذهاب إلى المدرسة.

تعزيز الصحة والنظافة المدرسية وزيادة التوعية للوقاية من الأمراض المعدية: كجزء من دعم إعادة التأهيل في مدارس مستهدفة بالإضافة إلى مناطق الأشخاص النازحين في الداخل والعائدين فقد قام فريق قطاع التربية والتعليم من خلال شركائه التنفيذيين بتوفير وتحديث المرافق الصحية الأساسية لـ 66 مدرسة تمت إعادة تأهيلها..

ج) التعديلات المقترحة في نتائج الفريق القطري للأمم المتحدة و/أو نتائج قطاع التربية والتعليم (مع تحديد الأسباب المنطقية لذلك)

قرر فريق قطاع التربية والتعليم دمج مؤشرات النتيجة 4 مع المؤشرات الثلاث الأخرى بحيث سيتم توحيد التدخلات الإنسانية وشمولها في النتائج الأخرى للأنشطة التنموية. كما قررت المجموعة أيضاً دمج مؤشرات النتيجة 3 مع مؤشرات النتيجة 2. وبالتالي فإن النتائج ستكون مركزة بشكل أساسي على تعزيز الوصول إلى كافة مستويات التعليم وعلى بناء القدرات وجودة التعليم.

وقد يكون من التعديلات المقترحة دعم فريق قطاع التربية والتعليم في محاولة لإشراك الحكومة العراقية في وضع إستراتيجية للتعاون مع القطاع الخاص بالإضافة إلى تقديم الأنشطة المرافقة والمناصرة لهذا الدعم.

د) الافتراضات والمخاطر والفرص

الافتراضات: من بين الافتراضات الرئيسية ضمان الملكية والتسليم للمؤسسات المدرسية بغية استدامة المشاريع حيث لازالت لدى فريق قطاع التربية والتعليم مخاوف كبيرة حول استدامة المشاريع بعد انتهاء الإشراف المباشر للقطاع التربوي في هذه المشاريع. وبغية ضمان الاستدامة فإن من المفترض مواصلة تعزيز العلاقة بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة العراقية مع تطوير التنسيق سواء داخلياً (بين مختلف الوزارات والمديريات) وخارجياً (بين الوزارات والأمم المتحدة والأطراف الفعالة الأخرى) بصورة أفضل. ومن الافتراضات الأخرى المحافظة على التعاون الإيجابي مع الشركاء العراقيين والأطراف الفعالة كي يتمكنوا من مواصلة الالتزام تجاه أهداف المشروع. وأخيراً فإن القطاع يفترض أن الوضع الأمني لن يتدهور وأن البلاد ستنتمتع بنوع من الاستقرار في جميع المناطق. و من الافتراضات الأخرى كذلك يعد التزام الحكومة بتوفير التنقيف الصحي المستدام ونظام بيئة مدرسية بشكل كاف متطلباً هاماً لنجاح المشروع.

من العوامل الأخرى التي ظهرت في سياق التحسن النسبي للديناميكيات الأمنية والتي ستسمح بالتدرج بعودة السكان النازحين أن على النظام التربوي أن يكون مستعداً لاستيعاب الآلاف من اللاجئين والأشخاص النازحين الذين من المتوقع أن يطلبوا إعادة دمجهم في المجتمع العراقي. وسيكون لهؤلاء حاجات تعليمية معينة بعد أن قضى العديد منهم فترات طويلة خارج العراق.

المخاطر: ما زالت إدارة المشاريع من عمان تشكل عائقاً نحو تحقيق التوازن بين المخاطر الأمنية والتواجد الفعلي. لذلك، قامت المنظمة المترنسة لقطاع التربية والتعليم باعتماد هيكلية تنظيمية جديدة في 2009 بغية زيادة تواجدها داخل العراق وبالتالي سيتحسن التواجد الفعلي والمناصرة كما ستتحسن فرص لفت الانتباه إلى القضايا الرئيسية التي تواجه الأطفال.

كذلك فإن بعض التأخيرات التي حصلت أثناء تنفيذ المشاريع تعزى إلى ارتفاع أسعار السوق ومعدلات التضخم والتي أدت إلى زيادة في التكاليف ومدة إعادة التأهيل والإنشاء الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى تغيير نطاق العمل. كذلك، كان للتبديل المستمر لمسؤولي وزارة التربية والمديريات العامة للتربية أثر بالغ في استدامة وجودة بناء القدرات.

الفرص: على الرغم من المعوقات التي تمت مواجهتها فإن القطاع ما زال وعبر أفراد منظماته و المنظمات غير الحكومية يواصل إيجاد خيارات مرنة ومبتكرة وبديلة للمضي قدماً في تنفيذ البرامج. وقد تحقق تقدم في تنفيذ المشاريع التربوية بسبب المزايا المقارنة والمتمثلة بتواجد مكاتب رئيسية و فرعية في البلاد بالإضافة إلى العلاقة

الإيجابية والتوافقية مع الوزارات المعنية. وقد ثبتت كفاءة هذه الترتيبات كطريقة للتخفيف من المخاطر مع المحافظة في الوقت ذاته على معدل تنفيذ جيد في ظل التواجد الدولي المتحفظ في ساحة العمل.

هـ) البرامج المشتركة والتقارب والتوافق مع الأمم المتحدة

تقوم الأمم المتحدة حالياً في العراق بتنفيذ برامج منسقة من خلال آلية صندوق الائتمان العراقي كخطوة أولى نحو إيجاد برامج مشتركة. وبحسب إرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية فإن البرامج المشتركة المتواصلة بموجب صندوق الائتمان العراقي تلي جزءاً من المعايير حول البرامج المشتركة وليس جميعها. ويتم إعداد الأولويات بشكل مشترك والاتفاق على المشاريع من خلال فريق قطاع التربية والتعليم. ونتج عن هذه الآلية توافق أكبر مع الأمم المتحدة مقارنةً بالأشكال التقليدية للتخطيط. وتمثل فرق القطاعات المختلفة التكيف مع البيئة المحلية لعناقيد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والعناقيد الخاصة بالعراق والتي تشكل الأساس للشراكات والتنسيق التنموي والإنساني.

تم القيام بخطوة نوعية نحو تحقيق التوافق مع الأمم المتحدة من خلال فريق قطاع التربية والتعليم في 2008 عندما قامت 6 وكالات للأمم المتحدة بشكل مشترك بإعداد مشروع "دعم جهود الحكومة في تطوير قدرات القطاع التربوي العراقي/تعزيز البيئة التعليمية في المناطق الهشة في العراق، بغية توفير التعليم للجميع". وسيتم تنسيق وتنفيذ المشروع بصورة وثيقة مع الحكومة العراقية، حيث يهدف هذا المشروع إلى دعم الحكومة العراقية في استجاباتها للاحتياجات الملحة والمتنوعة للقطاع التربوي في العراق. سيتم تنفيذ المشروع في محافظات سليمانية وذي قار وصلاح الدين.

و) الدروس المستفادة

- أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة أسعار المواد وتكلفة العمالة المرتبطة بإعادة تأهيل وإنشاء المدارس.. وقد كان لذلك أثر بالغ على التكاليف المتوقعة والمحددة في الموازنة.

- هنالك حاجة ماسة لتعزيز السياسات والإستراتيجيات التربوية للتخطيط والإدارة على المدى البعيد.

- كان من أبرز العوائق التي واجهت القطاع قلة وتأخر البيانات التربوية المنتظمة والمحدثة والتي تعد ضروريةً للتخطيط التربوي حيث تشكل مصدراً ضرورياً يعتمد عليها قطاع التربية والتعليم في تخطيط البرامج. وبعد النقص في صنع القرار والتخطيط الإستراتيجي والتقنيات والمنهجيات الإدارية القديمة جداً وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة في التخطيط والإدارة، إضافةً إلى الضعف في القدرات شكلت جميعها مشكلات أمام تطوير القطاع التربوي في العراق وتقديم الخدمات المناسبة مما أدى إلى تشكيل عائق يحد من كفاءة فريق قطاع التربية والتعليم ويحد من الإصلاحات التربوية المقدمة من قبل الحكومة العراقية. وتظهر أعراض هذه التحديات في محدودية التنسيق وتبادل المعلومات سواء بين الوزارات وعلى مستوى المحافظات أيضاً. وكي يتمكن فريق قطاع التربية والتعليم من إجراء المزيد من التطوير على مبادراته التربوية ودعم الحكومة العراقية، سيكون من الضروري إقامة أنشطة بناء قدرات إضافية وتطوير الكفاءات لوزارة التربية على جميع المستويات بالتنسيق مع باقي الوزارات، وتوفير دعم إضافي لعملية اللامركزية.

إضافةً لذلك، يعاني التعليم العالي أيضاً من مشكلات مثل صنع القرار بشكل مركزي مفرط وقلة استقلالية المؤسسات وقلة الكادر التدريسي الذي يتمتع بمؤهلات تدريسية عالية والبرامج والمناهج البالية وقلة الآليات لضمان الجودة وعدم وجود بيئة كافية للأبحاث والتطوير. رغم ذلك، بذل القطاع جهوداً مضيئةً للتغلب على العوائق حيث تهدف إستراتيجية القطاع إلى التطرق إلى هذه القضية من خلال تحسين تدفق وإدارة المعلومات ما بين جميع الشركاء والأطراف الفعالة العاملة في التعليم بما في ذلك وزارة التربية ووزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى.

وفي سياق العملية اللامركزية الحكومية، فإن الإصلاح التربوي الشامل والمكثف يعد مهمةً أساسيةً إذا ما أريد التطرق بشكل جاد لقضايا الأمية والتباينات الإقليمية في الوصول إلى التعليم في العراق. كما يعد تعزيز المجتمعات المدرسية وتعزيز إشراك أولياء الأمور في الإدارة والشؤون المدرسية وضمان المشاركة المجتمعية عناصر هامة لتطوير النظام المدرسي اللامركزي.

- بناءً على تجربة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ المشاريع في العراق فقد تم أخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتنفيذ الجداول الزمنية للمشاريع التخطيط والتنسيق المبكر مع الوزارات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. رغم ذلك، وخلال 5 سنوات من العمل عن طريق نظام الإدارة عن بعد، ثبتت الحاجة إلى إحداث تغيير ملموس في هذا النظام وعلى الشركاء التنفيذيين التواجد الفعلي على الأرض للمشاركة بشكل فعال والتواصل بشكل مباشر مع المستفيدين، ابتداءً من مرحلة التصميم وصولاً إلى مراحل التنفيذ. لذلك فإنه يتوجب على وكالات الأمم المتحدة تعزيز تواجدها الميداني بدءاً ببعثات منتظمة للكادر الدولي لإشراك المجتمعات والسلطات على مختلف المستويات في تنفيذ المشاريع. وإذا سمحت الظروف بالتواجد الدائم على الأرض فإن جميع أنشطة وعمليات القطاع ستتحسن مما يسمح بتعزيز نظام رصد وتقييم المشاريع.

- في هذا الصدد ومن بين الدروس المستفادة من الخبرات فقد تم تشخيص أن هنالك قلة في نظام الرصد والتقييم على مستوى النتائج. حيث تواصل معظم الوكالات التركيز على الرصد والتقييم على مستوى الأنشطة والمخرجات ولا تتطرق إلى مستوى النتائج والإنجازات والتحديات. عليه وللمضي قدماً فقد ترغب الوكالات الريادية في تحمل مسؤولية الرصد والتقييم العام للبرامج على كافة المستويات.